



مركز المشروعات الدولية الخاصة

ريادية الأعمال

معاناة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن

بقلم: سامر الجعبري

عضو مجلس إدارة سابق بجمعية الرواد الشباب بالأردن،

عضو لجنة السياسات، وعضو مشارك في برنامج صوتنا 3

CIPE



يشير ذلك إلى وجود انخفاض بـ 26 مركزاً عن المركز الـ 45 الذي حققه الأردن في تقرير عام 2005-2006. ويُصنف الاقتصاد الأردني على أنه في "المرحلة الثانية"، أي أنه اقتصاد تحرّكه فاعلية الموارد الاقتصادية، وبهذا يعتمد اقتصاده في هذه المرحلة على توظيف ما لديه من موارد بفاعلية كبيرة.

ويشير تراجع الأردن إلى المرتبة 71 في التقرير إلى وجود ضعف في البيئة التنافسية في المملكة. وذلك بناءً على العديد من المؤشرات التي تدل على ذلك، والتي تتضمن -وليس على وجه الحصر- "المتطلبات الأساسية"، و"المؤسسات"، و"البنية التحتية"، و"سوق العمل"، و"الابتكار". ولقد شهد كل مكون من مكونات مؤشر التنافسية العالمية للأردن انخفاضاً مماثلاً، باستثناء "فاعلية أسواق السلع" التي بقيت على حالها، كما شهد "حجم السوق" و"تطور الأعمال" تغييرات طفيفة خلال هذه الفترة على حد سواء.

وانخفضت مرتبة الأردن في "الكتاب السنوي للتنافسية العالمية" من المركز 37 عام 2007، إلى المركز 53 عام 2011. كما شهد الأردن انخفاضاً في مرتبته في معظم المؤشرات التي تناولها الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، بما في ذلك: البنية التحتية الأساسية (أقل دولة من بين الـ 59 دولة التي تناولها الكتاب)، والإنتاجية والفاعلية (مرة أخرى، احتل الأردن أدنى المراكز من بين الدول الـ 59)، إلى جانب "الاقتصاد المحلي" الذي تراجع إلى المركز 55، وعلاوةً على ذلك، تأثرت مرتبة الأردن فيما يخص "التجارة الدولية" سلباً، لتتخفّف 25 مركزاً في ما بين عامي 2009 و2011.

والسؤال المهم هنا، ما أهم الأسباب والعقبات التي تقف أمام القطاع الخاص الأردني؟.. وما أهم الإجراءات الواجب اتخاذها لتحفيز النمو الاقتصادي ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

وإذا استعرضنا النتائج التي خرجت بها جمعية الرواد الشباب من خلال لجنة السياسات العامة (مشروع صوتنا 3) -الذي

إن المعاونة التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن عميقة وكبيرة، وهي جزء أساسي من الإشكالية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني، وانعكست في غياب اقتصاد منتج ومحفز للقطاع الخاص بشكل عام، وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص؛ مما أدى إلى بروز مشاكل في ميزانية الدولة، علاوةً على مشكلتي البطالة والفقر. ولعل غياب السياسات الحكومية الداعمة والمحفزة للشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، بالإضافة إلى غياب الرؤية السياسية المستقرة، يضع هذه المنشآت في ظروف صعبة، حيث يضطر كثير منها إلى لجم طموحاته، مع ضعف إمكانيته في الاستمرار، وغيرها من العقبات التي تبقى هذه المنشآت عاجزة عن النمو والتطور ومواكبة التقدم، هذا إن استطاعت الصمود والبقاء. كما تنعكس هذه الأمور بشكل سلبي على إيرادات الحكومة، ووضع الاقتصاد الأردني، ونسب البطالة والتشغيل والهجرة.

تبلغ عدد المنشآت الخاصة العاملة في الأردن نحو 95 ألف منشأة -حسب إحصاءات دائرة الإحصاءات العامة في الأردن لعام 2011 91٪ من هذه المنشآت تشغل أقل من 5 موظفين أو عمال، في حين وظفت 7٪ من المنشآت ما بين 5 و19 موظفاً، وتشغل هذه المنشآت ما يزيد على 630 ألف موظف وعامل، كما أنها تساهم في أكثر من 55٪ من موازنة الدولة من خلال الضرائب والرسوم، علماً بأن النمو الاقتصادي بالأردن لم يتجاوز 3٪ سنوياً، في الثلاث سنوات الأخيرة.

ونتيجة للظروف الاقتصادية السيئة، فقد تم إغلاق أكثر من 20 ألف منشأة خلال السنوات الثلاث السابقة، كما توجد أكثر من 50 ألف منشأة مقيدة ولكن لم يسجل لها أي مواقع أو مكاتب أو موظفين يعملون لديها.

وقد انعكست هذه النتائج على الاقتصاد بشكل عام، حيث انخفض تصنيف الأردن في تقرير التنافسية العالمية (2011-2012) فأصبح في المرتبة 71 بين 142 دولة، بينما كان في المرتبة 65 من بين 139 دولة في العام الذي سبقه. كما

مجموعة من اللصوص والمهربين، وهو ما يبرز من خلال الإجراءات والسياسات والقوانين المنظمة لدوائر ومؤسسات مختلفة، مثلما ينظر القطاع الخاص إلى الحكومة على أنها جهاز بيروقراطي يسعى إلى كسره، وأن موظفيه فاسدون يسعون إلى الرشوة والفساد وتحقيق المكاسب والإيرادات من خلال استغلال القطاع الخاص.

وهنا ينبغي على صناع القرار في القطاعين العمل بروح الشراكة البناءة، وإدراك أن النمو وبناء الاقتصاد الوطني لن يتحقق بدون الشراكة الفعالة، كما أنه من المهم أن يعمل أصحاب القرار في منظمات المجتمع المدني على تسليط الضوء على الوضع العام، وأن يضعوا صناع القرار والمشرعين والقطاع الحكومي، بشكل دائم، في صورة الوضع العام، وتذكركم بالحاجة إلى اتخاذ القرارات الضرورية لتحفيز النمو ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لكونها قادرة على تفعيل وتنشيط الاقتصاد الأردني والدورة الاقتصادية. وللأسف فإن هذا الأمر صعب المنال بسبب الوضع العام وضعف مؤسسات المجتمع المدني وقلة خبراتها وتمويلها، ومن هنا، فإنني أظن أن الاقتصاد الأردني سيعاني خلال السنوات القادمة، وسيظل يعتمد على المعونات والمنح.

يموله مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE - حول أجندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، والصادر عام 2011، فسوف نجد بعض النقاط الرئيسية الناتجة عن هذه الأجنحة:

- إنشاء فريق عمل مكون من الحكومة، والقطاع الخاص، وممثلي القطاع المدني، معني بإنجاز قضايا تتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل تعريف تلك المشروعات بشكل منهجي ومستدام.
- الحاجة إلى إنشاء مؤسسة فكرية أو مراكز للبحوث لوضع السياسات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة -مثل مراكز الفكر (think tanks)- تعمل على توجيه الحكومة والقطاع الخاص، وتقديم التوصيات والسياسات للطرفين لسد الفجوة بين القطاعين.
- حاجة الحكومة لأخذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعين الاعتبار عند وضع أو تنفيذ أية سياسات تتعلق بهذه المشروعات.
- اتخاذ أمثلة ونقاط مرجعية من جميع أنحاء العالم، يكون المبتغى منها تحفيز سياسات مماثلة جديدة ومبتكرة لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مما لاشك فيه أن أهم المعوقات المذكورة آنفاً تتمثل في غياب العلاقة البناءة والتواصل المباشر بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، على الرغم من اللقاءات البروتوكولية واللقاءات الدورية الدائمة، وتبقى نتائج هذه الاجتماعات في معظمها حبيسة الجدران وغرف الاجتماعات، لكنها لا تعكس على حال المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو القطاع الخاص.

كما أن هناك أزمة ثقة بين الطرفين، فالطريقة التي تتعاطى بها المؤسسات الحكومية مع القطاع الخاص بمختلف مستوياته تجعل القطاع الخاص يعتقد أن الحكومة تنظر إليه على أنه